October 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والثلاثون

روما، 14، 15 و17 أكتوبر/تشرين الأول 2009

مراقبة الأنشطة المتصلة بالأمن الغذائي على المستوى الوطني: التقدّم المنهجي والنتائج التوضيحية

بيان المحتويات

	الفقرات
أولاً– المقدمة	1–4
التبعات على لجنة الأمن الغذائي العالمي	4
ثانياً– وضع نظام المعلومات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي وإداراتها	5–9
ثالثاً– النقاط البارزة في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناشئة عن البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي	10–15
الدروس الناشئة	11
التجارب القطرية التوضيحية	12
النهج المؤسسية المبتكرة للتوسع	13
معالجة الأسباب الهيكلية للأزمات في البرامج الغذائية المتكررة	14
إدماج البرامج القطرية للأمن الغذائي في خطط عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	15

أولاً– المقدمة

1– منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، أنيط بلجنة الأمن الغذائي العالمي رصد التقدم نحو تحقيق هدف تخفيض عدد الجوعى في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. ولعملية الرصد هذه أهمية خاصة في متابعة الأعمال التي اتخذت وفي إعطاء توجيهات بشأن أفضل الممارسات.

2– ومن بين البنود المعلقة منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، البند الخاص بتحسين كتابة التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية عن طريق لجنة الأمن الغذائي العالمي. ولاشك أن كيفية رصد التقدم باتجاه القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وكتابة تقارير عن ذلك هي مسألة لها أهمية كبيرة في إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد بذلت عدة محاولات في هذا الصدد بأشكال مختلفة، دون نجاح كبير. أما في الدورة الخامسة والثلاثين فإن مسألة الرصد ستناقش في سياق عملية الإصلاح الشامل.

3– وبناء على التوصيات التي صدرت في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، بدأت الأمانة في تنفيذ برنامج عمل لتحسين عملية رصد التدخلات في قضايا الأمن الغذائي على المستوى القطري. وكان من بين برنامج العمل هذا:

- **وضع برمجيات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي ورسم خرائطه على المستويين القطري ودون القطري**

من أهم جوانب الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 2001 لوضع برامج وطنية وقطرية للأمن الغذائي، المساعدة في ضمان أن يكون لهذه البرامج قيمة مضافة وأن تحدث ترابط بين الأنشطة الجارية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وخلال فترة السنتين هذه قامت الأمانة بدعم وضع برمجيات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي ورسم خرائطه للحكومات وشركائها في مجال التنمية. ورغم أن هذه البرمجيات وضعت أساساً كأداة لدعم اتخاذ القرار، فمن الممكن استخدامها كأداة لوضع تقارير عن عمليات الرصد العالمية. ويرد وصف تفصيلي لهذه الأداة في القسم ثانياً من هذه الوثيقة.

- **بناء القدرات الوطنية لعمليات الرصد والتقييم**

بالإضافة إلى متابعة التدخلات ورسم خرائطها، فإن أي نظام لرصد الأمن الغذائي ينبغي أن يعطي تقديرات وتقييمات تبين تأثير هذه التدخلات. إذ أن بإمكان هذه التقارير أن تساعد صناع القرار على معرفة أفضل الممارسات لتطبيقها في المستقبل. ومساعدةً من الأمانة إلى البلدان الأعضاء لكي تقوم بعمليات التقدير، تقوم الآن بوضع منهج للتعلم عن بعد بواسطة الحاسوب عن تقدير تأثيرات التدخل بالنسبة لبرامج الأمن الغذائي الواسعة النطاق. كما قدمت الأمانة دعمها التقني إلى الحكومات التي طلبت مثل هذا الدعم لمساعدتها في إعداد المسوحات الأساسية، وإدماج عمليات رصد البرامج الوطنية للأمن الغذائي في نظم المعلومات الوطنية عن الأمن الغذائي، وتنظيم عمليات التقييم الخاصة بكل حكومة.

- **استخلاص دروس مؤقتة من الوثائق المتاحة**

رغم أن نظم الرصد الوطنية مازالت قيد الإعداد بشكلٍ عام، فإن بعض التقارير الخاصة بتقدير التأثير وتقييمه قد أعدت بالفعل، وهي ترسي الأساس لمعرفةٍ الدروس الناشئة من التجارب الأولية للبرامج الوطنية والقطرية للأمن الغذائي. وبناء على ذلك فقد طلبت الأمانة إجراء استعراض شامل لعمليات التقييم والتقدير لمعرفة تأثير المشروعات الرائدة في البرنامج الخاص للأمن الغذائي والعمليات التالية منذ إصدار التقييم الخارجي المستقل في عام 2002 حتى نهاية المرحلة التجريبية من هذا البرنامج في 2008. وترد النقاط الرئيسية للدروس المستفادة من هذا الاستعراض في الجزء ثالثاً، مع موجز لدراسات الحالة القطرية التي توضح أفضل الممارسات التي ظهرت فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية الثلاث.

التبعات على لجنة الأمن الغذائي العالمي

4- ينبغي التمييز بوضوح بين رصد التقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية وبين رصد دعم القرار. فالعمل فيما يتعلق بالتقدم يغطي أغلب المسائل التي ينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي أن تعالجها عند دراستها لطرق تحسين عمليات الرصد وكتابة التقارير بشأن أنشطة الأمن الغذائي العالمي على المستويين القطري والإقليمي. والأمانة مستعدة للتعاون مع الممثلين الذين تحددهم لجنة الأمن الغذائي العالمي عند المزيد من تطوير هذا العمل.

ثانياً- وضع نظام المعلومات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي وإدارتها

5- تم وضع البرمجيات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي ورسم خرائطه على المستوى القطري في إطار محطة العمل الخاصة بالنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وهي أداة فعالة لهذا النظام العالمي الموجود في المنظمة.

6- وهذه البرمجيات، التي أطلق عليها نظام المعلومات لمتابعة أنشطة الأمن الغذائي وإدارتها، هي أداة لدعم اتخاذ القرار في الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي للحكومات وشركائها في مجال التنمية. والغرض الرئيسي منها هو مساعدة المستخدمين في تحديد الثغرات والأعمال التي لا داعي لها فيما يقومون به من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، وأن يتخذوا ما يحتاجه الأمر من إجراءات تصحيحية عندما تدعو الحاجة. وتتابع هذه البرمجيات:

- المجالات القطاعية والجغرافية للتدخل؛
- أنشطة البرامج والمشروعات؛
- تدخلات أصحاب المصلحة؛
- مخصصات الميزانية.

7- تتسم هذه الأداة بالمرونة بحيث تسمح بتعديل المعايير بحسب احتياجات المستخدمين. وهي كفيلة بإخراج تقارير عديدة متنوعة يمكن تجهيزها على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية، بشرط توافر المعلومات داخل النظام.

8- وتحتوي قاعدة البيانات في الوقت الحاضر على معلوماتٍ من عام 2008 بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي. وسوف تجري المنظمة خلال الفترة المالية القادمة مشاوراتٍ من أجل تنقيح معايير انتقاء البيانات ووضع صيغة موحدة للتقارير. وسوف تكون مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في هذه العملية موضع ترحيب. وستمتد التغطية لتشمل البلدان الأفريقية التي تقوم الآن بوضع المواثيق وخطط العمل الوطنية ضمن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (*أنظر التجارب القطرية التوضيحية* أدناه).

9- وسوف تعرض المواد التوضيحية الخاصة بنظام المعلومات عن أنشطة الأمن الغذائي وإدارتها في البهو الرئيسي أثناء اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي لمساعدة المشاركين في هذا الاجتماع على دراسة الاستخدامات المحتملة لهذه الأداة.

ثالثاً- النقاط البارزة في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناشئة عن البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي

10- خلال الفترة الواقعة بين عامي 1994 و2008، ساعد البرنامج الخاص للأمن الغذائي في المنظمة 106 من البلدان الأعضاء على تنفيذ مشروعات تجريبية روجت لتكنولوجيات بسيطة ومنخفضة التكاليف لتحسين غلات المحاصيل وتحسين دخل الأسر الزراعية الفقيرة. وكانت النظرة وراء ذلك هي الوصول إلى عالم أكثر استدامة وأكثر شعوراً بالأمن الغذائي بزيادة إنتاجية صغار الحائزين وتحسين تغذية الأسر. والنهج الموصى به يقر بالاحتياجات المتباينة لصغار المزارعين الناشئين وصغار الحائزين المتضررين والفقراء المعدمين، ويستجيب لهذه الاحتياجات. واتساقاً مع هذه الرؤية، بدأت الحكومات التي استفادت من الدعم المبكر للبرنامج الخاص للأمن الغذائي في الانتقال في عام 2001 من المشروعات التجريبية إلى برامج الأمن الغذائي الواسعة النطاق التي تنطوي على مجموعة كبيرة من الأهداف. وحولت المنظمة اهتمامها من تنفيذ مشروعات تجريبية إلى تيسير صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي التي تملكها الأقطار نفسها (انظر الملحق 1 للحالة الحالية).

الدروس الناشئة

11- رغم أن البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي مازالت في مراحل تطورها المبكرة، فإن هناك العديد من الدروس التي بدأت تظهر بالفعل:

(أ) جميع البرامج الوطنية للأمن الغذائي تشارك في الهدف المشترك للقضاء على الجوع بتحسين إنتاجية صغار الحائزين وتحسين معيشة سكان الريف، وإن كان كلٌ منها مصمم بحيث يستجيب للاحتياجات والأولويات المحلية. وبناء على ذلك تتفاوت عناوين هذه البرامج ومحتواها البرنامجي والترتيبات المؤسسية لتنفيذها.

(ب) البلدان التي نجحت في تنفيذ البرامج المعتمدة هي– بشكل عام – البلدان الكبيرة التي تملك موارد كافية لتستثمرها بمعرفتها. أما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي لا تستطيع تمويل عمليات التنفيذ دون مساعدةٍ من شركائها في مجال التنمية، فقد عجزت بشكلٍ عام عن تنفيذ جميع الأنشطة المقررة. وحتى وقت قريب، كانت البلدان التي تعتمد على المساعدات الخارجية تواجه عقبات بسبب التحيز ضد صغار المزارعين في مجال التنمية نظرياً وعملياً، وإن كان هذا الأمر بدأ يتغير الآن.

(ج) في السنوات الأولى للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، لم تستهدف مشروعات المرحلة التجريبية بشكلٍ واضح صغار المزارعين الفقراء والمهمشين، بل ذكرت التقارير أنه في أغلب الأحيان كان نهجها يميل إلى مصلحة المزارعين الأغنياء. فأدخلت تعديلات بناء على ذلك وأشارت تقارير تقدير التأثير بعد ذلك إلى ارتفاع معدلات النجاح في الوصول إلى فقراء الريف. وكانت أهم العوامل التي تفسر هذا النجاح:

(1) التركيز القوي على تشكيل مجموعات تضم صراحة النساء ممن يرأسن أسرهن، والأطفال، والفقراء المعدمين؛

(2) استخدام المدارس الحقلية للمزارعين لنقل المعلومات التقنية إليهم وتحفيز اهتمامهم؛

(3) استحداث فرص للتنوع يمكن للمعدمين والمهمشين الاستفادة منها لتعطي عائدا عالياً من فورها؛

(4) الاستثمار في تغيير المفاهيم.

وتتاح أكبر فرصة أمام هذه البرامج لتحقيق أهدافها، عندما تدخل هذه العوامل ضمن البرامج الوطنية للأمن الغذائي.

(د) أتاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة لاستفادة البلدان المتلقية من الخبراء المتخصصين من بلدان نامية أخرى في بعض المجالات مثل التحكم في المياه، وإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، والتصنيع الزراعي. وتتضح تجربة هذه البلدان في تحسين التكنولوجيات بصورةٍ مباشرة في حقول المزارعين. والتحالفات الإستراتيجية مع من يقدمون العون في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتيح الفرصة لإيفاد أعداد كبيرة من الخبراء والفنيين بتكاليف قليلة نسبياً، وهناك اهتمام متزايد الآن من جانب الحكومات والمنظمات للاستفادة من هذا الشكل من أشكال المعونة التقنية.

(هـ) والالتزام المؤسسي من جانب جميع الوكالات المعنية (مثل الزراعة، والصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والأمن الغذائي) هو عنصر آخر له أهميته بالنسبة للنجاح. فالالتزام السياسي على أعلى

مستوى أمر ضروري عادة في استهلال العملية، ولكن لكي نضمن استدامة البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي، لابد أن يكون دعم القطاع العام أمراً مؤسسياً ضماناً لاستمرار هذه البرامج، بغض النظر عن أي تغييرات سياسية.

التجارب القطرية التوضيحية

12- دراسات الحالة المعروضة فيما يلي تصف الخبرات المكتسبة من العمليات التي قامت بها بعض البلدان خلال السنوات القليلة الماضية.

النهج المؤسسية المبتكرة للتوسع

13- وضعت إندونيسيا والمكسيك نُهجاً مؤسسية مبتكرة للتوسع بتدخلات تجريبية ناجحة على المستوى الوطني.

<u>إندونيسيا</u>

في عام 2003 ساعدت المنظمة حكومة اندونيسيا على وضع اللمسات الأخيرة في مشروع وثيقة البرنامج الوطني للأمن الغذائي التي استفادت من النهج الناجح لتمكين المجتمعات المحلية الذي طبقته اندونيسيا خلال المرحلة التجريبية من البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وقد أدرج هذا النهج ضمن *السياسة العامة للأمن الغذائي: 2006–2009* باعتباره العنصر الخاص بمرونة الأغذية في القرى الذي تنفذه المديرية العامة للأمن الغذائي في وزارة الزراعة بتمويلٍ من الميزانية الزراعية للحكومة. والمستفيدون المستهدفون من هذه السياسة هم مجموعات المزارعين في قرى مختارة حيث يصنف 30 في المائة على الأقل من السكان باعتبارهم فقراء. وتتشكل هذه المجموعات على أساس "القرابة" أو "عوامل الارتباط" التي رعاها موظفو الإرشاد. وتختار كل مجموعة الأنشطة التي ينبغي تنفيذها لتحسين مستوى معيشتها. وفي عام 2006، بدء تنفيذ برنامج مرونة أغذية القرى في 250 قرية في 122 منطقة. أما الآن فإن هناك 1174 قرية في 275 منطقة تقع في 33 مقاطعة مشاركة في هذا البرنامج الذي أصبح من المتوقع تمديد العمل به إلى الفترة الواقعة بين عامي 2010 و2014.

<u>المكسيك</u>

أنشأ مشروع المكسيك الاستراتيجي للأمن الغذائي وكالات لامركزية للتنمية الريفية من أجل تشجيع وتنمية قدرات الأفراد والمجتمعات الريفية على تحديد مشكلاتهم ومعرفة البدائل التي يمكن تنفيذها. وعلى المستوى القطري، فإن تنفيذ هذا المشروع هو مسؤولية وزارة الزراعة، بشيء من الدعم التقني من جانب المنظمة. وتقوم وكالات التنمية الريفية بالمتابعة المستمرة لمبادرات التنمية الريفية المحلية. وهناك الآن 135 وكالة تنمية ريفية تعمل في 18 ولاية وفي 655 منطقة، من بينها 105 وكالات في 125 منطقة تتميز بأقل مؤشرات للتنمية البشرية في المكسيك. وقد شارك أكثر من 000 100 أسرة فقيرة بصورةٍ مباشرة في المشروعات التي تنفذ على مستوى المجتمع المحلي، بتركيز على تحسين ظروف المعيشة (المسكن، والمواقد، وخزانات المياه، ومخازن

الحبوب، وتربية الدواجن، وزراعة حدائق الخضر) والتوسع في الخيارات الإنتاجية (التربة وإدارة المياه، وزراعة البن والذرة والفاصوليا بطريقةٍ عضوية، والتسويق، والسياحة الإيكولوجية). ويتم التمويل من الميزانية الاتحادية، وهو التمويل الذي أصبح يزيد بصورةٍ مستمرة استجابةً للطلب المحلي.

معالجة الأسباب الهيكلية للأزمات في البرامج الغذائية المتكررة

14- في المناطق التي تتعرض لكوارث طبيعية ونزاعات دائمة في كثير من الأحيان، قد تكون الاستثمارات الكبيرة في زراعات صغار الحائزين واحدة من أفضل الخيارات من حيث فعالية التكاليف لمعالجة الأسباب *الهيكلية للأزمات في البرامج الغذائية المتكررة* ولتحقيق السلام. وتوضح حالتي هايتي ومناطق الحدود بين أفغانستان وباكستان هذه النقطة.

<u>هايتي</u>

يعيش أكثر من نصف سكان هايتي في المناطق الريفية، حيث ينتشر الفقر المدقع وحيث يشكل إنتاج الطعام للاستهلاك المنزلي الأساس لجميع الأنشطة الاقتصادية. وفي أعقاب الأعاصير المدمرة والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية عام 2008، تدفقت كميات كبيرة من الدعم بهدف استعادة الأمن الغذائي بالاستثمار في الزراعة. وتقوم المنظمة الآن بتنفيذ مشروعات إنتاجية رداً على هذه الأزمة بتكلفة تصل في مجموعها إلى نحو 38 مليون دولار. ومن بين المشروعات الكبيرة توزيع بذور جيدة وإكثارها محلياً لبعض المحاصيل مثل الفاصوليا السوداء والبطاطا وزراعة محاصيل شجرية مدرة للدخل من شأنها أن تحول أيضاً دون تآكل التربة وتساهم في المحافظة على المياه. وهناك أيضاً عدة أنشطة صغيرة النطاق تهدف إلى استعادة سبل المعيشة في الريف. فهناك نحو 250 000 من المزارعين الفقراء والمتضررين تلقوا بذوراً محسنة أنتجت فاصوليا قيمتها خمسة ملايين دولار في عام 2008. ولم تضع هايتي حتى الآن برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي، ولكن هذه المشروعات الإنتاجية التي تعالج الأزمة ترسي الأساس لمثل هذا البرنامج.

<u>منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان</u>

أصبح الاستثمار في زراعات صغار المزارعين كأسلوب للمساعدة في استقرار منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان يحتل الآن مكاناً بارزاً في جدول أعمال العالم. وتعطي تجارب البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي في المنطقة نماذج مفيدة عن كيفية عمل مثل هذا النهج. فمشروعات باكستان التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق الأغذية في الاتحاد الأوروبي أصبحت تصل الآن إلى الكثير من السكان المتضررين الذين يستفيدون من نهج منظمة القرى في البرنامج القطري للأمن الغذائي في باكستان. أما في أفغانستان، فإن المشروع الرائد ضمن البرنامج الخاص للأمن الغذائي من أجل بناء القدرات في مجال إنتاج الأغذية اعتماداً على المجتمعات المحلية، فقد نفذ بنجاح في أربع مقاطعات في الفترة الواقعة بين شهر مارس/آذار 2004 ومارس/آذار 2009. ويعتبر اعتماد هذا النهج على المجتمعات المحلية مناسباً بشكل خاص للمنطقة الواقعة على الحدود، حيث لا يحظى السكان المحليون إلا بفرصة محدودة للدخول إلى الأسواق والحصول على الخدمات.

إدماج البرامج القطرية للأمن الغذائي في خطط عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

15- اعتمد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للمرة الأولى في عام 2002، ولكنة لم يترجم إلى الآن إلى خطط عمل وطنية. ومن أجل مساعدة البلدان على الاستجابة السريعة لأزمات الغذاء، أسرع الاتحاد الأفريقي في العملية القطرية للمائدة المستديرة للركيزة الخاصة بالأمن الغذائي في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (الركيزة الثالثة). وقد أوضحت كل من ملاوي وتوغو الطرق التي يمكن بها استخدام البرنامج القطري للأمن الغذائي كحجر الزاوية في وضع خطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا فيما يخص هذه الركيزة.

<u>ملاوي</u>

قامت المنظمة في عام 2005 بمساعدة حكومة ملاوي في صياغة *الإطار الاستراتيجي لخطة العمل الوطنية للأمن الغذائي والتغذية – وهي نسخة ملاوي من برنامج وطني للأمن الغذائي*. وتقوم هذه الوثيقة على النجاح الذي تحقق من المرحلة التجريبية للبرنامج الخاص للأمن الغذائي في زيادة إنتاجية صغار الحائزين وإدخال عناصر إضافية لمعالجة احتياجات الأمن الغذائي للفقراء المعدمين. وقد وقع الاختيار على بعض العناصر التي لها أولويتها للتنفيذ الفوري، وإن كان أغلبها قد دخل ضمن إستراتيجية ملاوي للنمو والتنمية. وبعد نشر هذا الإطار الاستراتيجي في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، أصبح إطاراً لجميع برامج التنمية القطاعية التالية في ملاوي. وفي سياق إطار إستراتيجية النمو والتنمية في ملاوي، قامت حكومة ملاوي وشركاؤها في مجال التنمية لصياغة وإقرار برنامج للتنمية الزراعية أطلقت عليه اسم النهج الشامل لقطاع الزراعة، وهو برنامج على غرار نموذج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والذي أصبح عمود الأمن الغذائي فيه يشكل البرنامج القطري للأمن الغذائي في ملاوي.

<u>توغو</u>

صدقت توغو على البرنامج القطري للأمن الغذائي فيها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شملت جميع أصحابا المصلحة على مختلف المستويات. واعتبر هذا البرنامج إستراتيجية لجميع قطاعات الأمن الغذائي يغطي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، بالإضافة إلى خطة للأعمال والاستثمارات التي لها أولويتها في الفترة 2008–2015. وفي عام 2009، أدمج هذا البرنامج في إطار إستراتيجية الحد من الفقر، وأصبح أيضاً من بين أسس اجتماع أصحاب المصلحة بشأن النهج الذي سيتبع لوضع برنامج وطني للاستثمارات الزراعية في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد تقرر في هذا الاجتماع أن خمسة عناصر من العناصر الستة للبرنامج القطري للأمن الغذائي تتسق تماماً مع توجهات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وسوف يحتاج الأمر إلى برنامج تكميلي يرتبط تحديداً بالأمن الغذائي وأمن التغذية، ضماناً للتغطية لكل أبعاد الأمن الغذائي الأربعة.

الملحق 1

حالة البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي في سبتمبر/أيلول 2009

البرامج القطرية للأمن الغذائي				
قيد التنفيذ		تمت الموافقة عليها	تمت صياغتها	قيد الصياغة
كل الأنشطة	بعض الأنشطة			
الجزائر	شاد	أفغانستان	انغولا	كولومبيا
البرازيل	جمهورية الكونغو	بوروندي	بنن	جمهورية الكونغو الديمقراطية
اندونيسيا	السلفادور	كمبوديا	بوتسوانا	كوت ديفوار
المكسيك	الأردن	الكاميرون	بوركينا فاسو	إثيوبيا
نيجيريا	كينيا	ليسوتو	الرأس الأخضر	غامبيا
جنوب أفريقيا	مدغشقر	منغوليا	جيبوتي	غينيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	ملاوي	السودان	غانا	جمهورية لاو الديمقراطية
	مالي	توغو	غواتيمالا	ليبيريا
	باكستان		غينيا بيساو	نيبال
	سيراليون		هايتي	نيكاراغوا
			موزامبيق	بابوا غينيا الجديدة
			ناميبيا	باراغواي
			النيجر	الجمهورية العربية السورية
			السنغال	زامبيا
			سري لانكا	
			سوازيلاند	

البرامج الإقليمية للأمن الغذائي				
قيد التنفيذ		تمت الموافقة عليها	تمت صياغتها	قيد الصياغة
كل الأنشطة	بعض الأنشطة			
	المنتدى الكاريبى – المجموعة الكاريبية	اتحاد المغرب العربي	السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا (الكوميسا)	مجموعة الأنديز

	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	تجمع دول الساحل والصحراء	السوق المشتركة الجنوبية	رابطة أقطار جنوب شرق آسيا
	منظمة التعاون الاقتصادي	رابطة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى
	منتدى جزر المحيط الهادي		المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
			المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي